المحاضرة السادسة عشر/ صندوق النقد الدولي والتعاون الدولي في المجال النقدي (السياسات والبرامج):

أولا/ نشأة صندوق النقد الدولي وأهدافه

أنشئ صندوق النقد الدولي بمقتضى الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر النقد والمال الذي عقد في" بريتون وودز" في 1944/07/22 وقد كان هدف هذا المؤتمر البحث عن نظام نقدي موحد تأخذ به الدول حتى يتوفر الاستقرار العالمي وذلك لأن السلم الاقتصادي يعد أساسا قويا للسلم السياسي والعسكري وقد استعانت الأمم المتحدة بهذه المنظمة للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر منهجا من مناهج ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق رفاهية الشعوب. وقد حددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق الأهداف التي يسعى لتحقيقها ويمكن إيضاحها فيما يلي:

- التشاور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية: فالصندوق يعد المكان الأمثل للتشاور والتعاون لوضع حلول للمشاكل والمسائل النقدية الدولية، بغرض التوصل لمواقف موحدة توجه السياسات النقدية والمالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.
- تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية: هذا الهدف يتعلق ببذل الصندوق أقصى جهد لجعل الدول تتخلى عن السياسات التجارية المتطرفة وإزالة القيود بشأن حركة التجارة الدولية، لجعل كل دولة تستفيد من مواردها الإنتاجية والبشرية.
- تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف: وذلك عن طريق وضع نظام لأسعار الصرف يكفل عدم حصول التخفيضات المتبادلة في أسعار صرف العملات الدولية لأن بعض الدول إذا ما رغبت في زيادة صادراتها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها ويضر هذا الوضع بمصالح الدول المتنافسة.
- إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية: لتشجيع المبادلات التجارية، فالصندوق يفرض تجنب إحداث قيود على المدفوعات الجارية أو أية إجراءات نقدية تنطوي على التمييز في المعاملة.
- توفير الثقة بين الدول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها: وهذا الهدف يتمثل في تمويل الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لتصحيح الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات، بشرط وجود ضمانات كافية.

ويتكون الصندوق من الدول المؤسسة التي اجتمعت في"بريتون وودز" عام 1944 وتكون عضويتها أصلية وكان عددها 93 دولة وبلغ عدد الدول الأعضاء عام 2004 186 دولة. ويرتبط التصويت في الأجهزة الرئيسية للصندوق بمدى مساهمة كل عضو في رأس المال، وعلى ضوء الأنصبة التي تحدد لكل عضو يستطيع هذا العضو التأثير في القرارات الصادرة عن الصندوق، وحدود حقها في الاقتراض منه، وقد خصصت لكل حصة بأكبر حصة معينة تشترك بها في رأسمال الصندوق واحتفظت الولايات المتحدة بأكبر حصة تبلغ 2850 مليون دولار–عند إنشائها، تلتها كل من انجلترا والصين وفرنسا والهند بحصص متتالية في الترتيب

ثانيا/ أجهزة صندوق النقد الدولي: يتكون صندوق النقد الدولي من الأجهزة الرئيسية التالية

أ – **مجلس المحافظين:** يعتبر بمثابة السلطة العليا في الصندوق، التي تباشر الاختصاصات ويمثل كل دولة محافظ تعينه الدولة العضو ونائب له وعادة ما يكون وزير مالية الدولة أو محافظ البنك المركزي فيها.

ب – **مجلس المديرين التنفيذيين:** مهمة هذا المجلس تصريف الشؤون الجارية بالصندوق، ومن ثم فهو في حالة انعقاد دائم ويتشكل من عشرين مديرا على الأقل، وليس هناك مدة محددة للمدير التنفيذي طالما أن الدولة التي عينته

موافقة على بقائه، ولكل مدير تنفيذي 250 صوت يضاف إليها عدد من الأصوات بعدد ما للحكومة التي عينته أو للحكومات التي انتخبته من حصص على أساس صوت واحد لكل مائة ألف دولار .

ج – **المدير الإداري:** ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه يعتبر الموظف الرئيسي في الصندوق وهو المسئول عن تنظيم وتعيين وفصل موظفي الصندوق ويرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه، كما أنه يمثل الصندوق في علاقته مع المنظمات الأخرى أو الدول الأعضاء .

إن برامج تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء الراغبة في استخدام موارد الصندوق تتسم بالصرامة والتقشف، عند تعامل الصندوق مع الدول النامية بشكل جعلها تشك في أهمية الصندوق بالنسبة لها، بينما لا يتبع الصندوق هذه السياسات تجاه الدول الصناعية الغنية، إذ لم يطلب منها في أي يوم التقشف والحد من المصاريف العسكرية، والإنفاق الكبير على الأسلحة المدمرة، وتوجهيها لخدمة الاقتصاد الدولي، ومعالجة الأزمات التي يتعرض لها نظام النقد الدولي والتي لها دور كبير في خلقها، فالولايات المتحدة تملى على الصندوق سياساتها من وراء الكواليس ناهيك عن التحكم الذي يحصل عند اتخاذ قرارات الصندوق لما تتمتع به من قوة تصويت،

ثالثا/ الجهود التعاونية الدولية بين صندوق النقد الدولي والدول الأعضاء

أ/ تقديم المشورة بشأن السياسات: إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي متابعة السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن السياسات، ويُعرف هذا النشاط بأنه الرقابة، وفي سياق هذه العملية، التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي، يرصد الصندوق المخاطر المحتملة ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.

وتبرز أهمية المتابعة الدقيقة التي يقوم بها الصندوق في كونها تعتبر أمرا ضروريا لتحديد المخاطر التي قد تتطلب تعديلات علاجية في السياسات، حيث يشكل التعاون الدولي في هذه الجهود مطلبا ضروريا في اقتصاد اليوم الذي يتسم بالتكامل على مستوى العالم، حيث يمكن أن تؤثر مشكلات أو سياسات البلد الواحد على كثير من البلدان الأخرى، ويمكن تيسير هذا التعاون الدولي من خلال عضوية الصندوق التي تضم أغلب بلدان العالم. وتركز هذه المناقشات على أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية وسياسات المالية العامة، وكذلك الإصلاحات الهيكلية. وتمتد المناقشات كذلك لتغطي التطورات في مجالات أخرى حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، مثل تغير المناخ أو التحول الرقمي. وعادة ما يلتقي خبراء الصندوق مع أعضاء الأجهزة التشريعية وممثلي قطاعات الأعمال والنقابات العمالية والمجتمع المدني بحيث تؤدي هذه المناقشات الشاملة مع قطاع واسع من المجموعات المعنية إلى تقييمات أفضل للسياسات الاقتصادية وآفاق الاقتصاد المتوقعة في البلد العضو. وعند استكمال خبراء الصندوق لعملية التقييم، يقدمون تقريرا إلى المجلس التنفيذي لمناقشته، ثم تُنقَل آراء المجلس بشأن التقرير إلى سلطات البلد العضو ختاما لعملية تعرف باسم مشاورات المادة الرابعة، ودعما للشفافية ينشر معظم البلدان الأعضاء تقرير خبراء الصندوق والتحليل المصاحب له، وكذلك آراء المجلس التنفيذي للصندوق في بيان عام.

ب/ تقديم المساعدات المالية: على خلاف بنوك التنمية، لا يقرض الصندوق لمشروعات محددة، بل يقدم الدعم المالي للبلدان المتضررة من الأزمات لكي يتيح لها فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تنتهي من تعديل وتنفيذ سياساتها بصورة منظمة تستعيد بها الاستقرار والنمو الاقتصاديين، مما يمهد السبيل لاقتصاد مستقر ونمو مستدام، كما يقدم الصندوق تمويلا وقائيا يساعد على منع وقوع الأزمات، ويجري بصفة مستمرة تعديل الإقراض الذي يقدمه الصندوق

حتى يلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء. وتختلف تعديلات السياسات حسب ظروف كل بلد، فعلى سبيل المثال قد يحتاج البلد الذي يواجه هبوطا مفاجئا في سعر صادراته الأساسية إلى مساعدة مالية في فترة انتقاله نحو تقوية الاقتصاد وتنويع الصادرات، وقد يحتاج البلد الذي يعاني من خروج التدفقات الرأسمالية بشكل حاد إلى استعادة ثقة المستثمرين من خلال معالجة المشكلات التي أدت إلى هروب رأس المال فربما تكون أسعار الفائدة شديدة الانخفاض أو عجز الموازنة والدين يتناميان بسرعة بالغة أو النظم المصرفية غير الكفؤة أو ضعيفة التنظيم.

وبدون تمويل من الصندوق يُقَدّم في حينه، قد تصبح عملية التصحيح أكثر حدة وصعوبة، فعلى سبيل المثال إذا انصرف المستثمرون عن تقديم تمويل جديد، قد يعاني البلد المعني من عملية موجعة لتخفيض الإنفاق الحكومي وتقليص الواردات والنشاط الاقتصادي، ويؤدي التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى تيسير القيام بعملية تصحيح أكثر تدرجا، ولما كانت قروض الصندوق تقترن في العادة بمجموعة من الإجراءات التصحيحية على صعيد السياسات، فهي تمثل إشارة لملاءمة ما يجري تنفيذه من سياسات، الأمر الذي يشجع عودة مستثمري القطاع الخاص. وتهدف قروض الصندوق أيضا إلى حماية الفئات الأشد ضعفا عن طريق شرطية السياسات، ففي البلدان منخفضة الدخل عادة ما يُقصَد بقروض الصندوق تحفيز الدعم المالي من المانحين وشركاء التنمية الآخرين، وتتسم عملية الإقراض بالمرونة فيمكن للبلدان التي تحافظ على التزامها بالسياسات السليمة أن تحصل على الموارد المطلوبة بغير شروط أو بشروط محدودة، وينطبق هذا على الاحتياجات المحددة العاجلة والآنية التي تغطيها أدوات التمويل الطارئ.

ج/ المساعدة الفنية: يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها على بناء القدرات وتعزيز الإدارة الاقتصادية، ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة أشكالا عديدة، بما في ذلك برامج التدريب، والمشورة السياسية، والخبرة الفنية، فعلى سبيل المثال قد يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة إلى إحدى الدول الأعضاء في شكل برنامج تدريبي لمسؤولي البنك المركزي لمساعدتهم على إدارة السياسة النقدية بشكل أفضل، كما يمكن أن يكون هذا النوع من المساعدة حاسما في مساعدة البلدان الأعضاء على بناء المهارات والمعرفة اللازمة لإدارة اقتصاداتها بفعالية.

وعموما تشكل هذه الجهود التعاونية التي يبذلها صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء عنصراً بالغ الأهمية في عمله الرامي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي. ومن خلال المساعدة الفنية، وحوار السياسات، والدعم المالي، والتعلم من الأقران، يستطيع صندوق النقد الدولي تقديم حلول مصممة خصيصا لمعالجة التحديات الاقتصادية المحددة التي تواجهها البلدان الأعضاء، ومن خلال العمل بشكل وثيق مع البلدان الأعضاء، يستطيع صندوق النقد الدولي بناء الثقة وإرساء أساس قوي للتعاون المستمر.

رابعا/ صندوق النقد الدولي ومستقبل التعاون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي

لعب صندوق النقد الدولي (IMF) دورا فعالا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي منذ إنشائه عام 1944، حيث تمثلت الوظيفة الأساسية للصندوق في تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء في أوقات الأزمات الاقتصادية وتعزيز التعاون الدولي في المسائل النقدية وذلك كما يلي:

– دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19: تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطرابات شديدة في الاقتصاد العالمي، حيث شهدت العديد من البلدان انخفاضاً حاداً في النشاط الاقتصادي، واستجابة لذلك قام صندوق النقد الدولي بزيادة قدرته الإقراضية وقدم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء لدعم اقتصاداتها، كما دعا صندوق النقد الدولي إلى التعاون الدولي في معالجة التأثير الاقتصادي للوباء. ومع ذلك انتقد

بعض الخبراء استجابة صندوق النقد الدولي ووصفوها بأنها غير كافية، قائلين إنه يتعين بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

– دور صندوق النقد الدولي في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي: لقد كان صندوق النقد الدولي لاعبا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي من خلال توصياته المتعلقة بالسياسات والمساعدة الفنية للدول الأعضاء، وتستند مشورة صندوق النقد الدولي بشأن السياسات إلى تحليله للاتجاهات الاقتصادية العالمية وتقييمه للسياسات الاقتصادية لكل دولة على حدة، ومع ذلك فقد جادل بعض النقاد بأن توصيات سياسة صندوق النقد الدولي ركزت بشكل كبير على تدابير التقشف ولم تأخذ في الاعتبار التأثير الاجتماعي لهذه السياسات.

– دور صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الديون: تواجه العديد من البلدان النامية أزمة ديون، حيث أن ارتفاع مستويات الديون يجعل من الصعب الاستثمار في البنية التحتية والبرامج الاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها، وقد شارك صندوق النقد الدولي في تخفيف عبء الديون وإعادة الهيكلة لهذه البلدان، لكن بعض الخبراء يقولون إن نهج صندوق النقد الدولي كان يركز أكثر من اللازم على تدابير التقشف ولم يعالج الأسباب الجذرية لأزمة الديون.

– دور صندوق النقد الدولي في تعزيز التنمية المستدامة: أدرك صندوق النقد الدولي أهمية التنمية المستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ويشارك صندوق النقد الدولي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توصياته المتعلقة بالسياسات والمساعدة الفنية المقدمة إلى البلدان الأعضاء، ومع ذلك فقد جادل بعض النقاد بأن نهج صندوق النقد الدولي تجاه التنمية المستدامة كان يركز بشكل كبير على النمو الاقتصادي ولم يأخذ في الاعتبار التأثير البيئي والاجتماعي للسياسات الاقتصادية.

لماذا تقع الأزمات؟ أسباب الأزمات متنوعة ومعقدة، ويمكن أن تكون داخلية أو خارجية أو كليهما.

العوامل الداخلية: اتباع سياسات مالية ونقدية غير ملائمة من شأنها إحداث عجوزات كبيرة في الحساب الجاري والمالية العامة وارتفاع في مستويات الدين العام، واعتماد سعر صرف ثابت عند مستوى غير ملائم، مما قد يضر بالتنافسية ويتسبب في فقدان الاحتياطيات الرسمية؛ وضعف النظام المالي الذي يمكن أن يخلق دورات انتعاش وركود في النشاط الاقتصادي. كذلك يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات إلى إشعال الأزمات.

العوامل الخارجية: الصدمات التي تتراوح بين الكوارث الطبيعية والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية، وكلاهما أسباب شائعة للأزمات، خاصة في البلدان منخفضة الدخل، ومع تزايد العولمة يمكن أن تؤدي التغيرات المفاجئة في معنويات السوق إلى تقلب التدفقات الرأسمالية، وحتى البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية السليمة يمكن أن تتضرر بشدة من أثر الأزمات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأخرى.

وقد كانت جائحة كوفيد-19 مثالا لصدمة خارجية أثرت على البلدان في مختلف أنحاء العالم. وقد تصدى لها الصندوق بتقديم قدر غير مسبوق من المساعدات المالية لدعم البلدان الأعضاء في سعيها لحماية الفئات الأشد ضعفا وتهيئة السبيل للتعافي الاقتصادي.

ومن الممكن أن تتخذ الأزمات أشكالا عديدة ومختلفة. فعلى سبيل المثال: قد تطرأ مشكلات في ميزان المدفوعات إذا عجز البلد عن سداد مقابل وارداته الضرورية أو أداء مدفوعات خدمة ديونه الخارجية. وتنشأ الأزمات المالية عن افتقار المؤسسات المالية إلى السيولة أو تعرضها للإعسار. أما أزمات المالية العامة فتنشأ بسبب عجز المالية العامة المفرط وثقل الديون.

والبلدان التي تستعين بالصندوق تكون في الغالب تحت وطأة أكثر من نوع من الأزمات بسبب انتشار التحديات التي تواجه قطاعا واحدا إلى مختلف أجزاء الاقتصاد. ويمكن أن تؤدي الأزمات إلى إبطاء النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة، وانخفاض مستويات الدخل، وخلق مناخ من عدم اليقين، مما يفضي إلى ركود عميق. وفي حالة الأزمات الحادة، قد يصبح التوقف عن السداد أو إعادة هيكلية الدين السيادي أمرا لا يمكن تجنبه.